الأمم المتحدة

A/C.3/63/SR.35

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

Distr.: General
26 January 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الخامسة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد مارغاريان (نائب الرئيس) . . . . . (أرمينيا)

المحتويات

البند ٦٠ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

البند ٦٤ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(هـ) اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (تابع)

البند ٦٢ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع)*

(أ) القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (تابع)*

(ب) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما (تابع)*

البند ٦٣ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)*

* بنود قررت اللجنة النظر فيها معاً.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

08-58886 (A)

في غياب السيد ماجور (هولندا)، تولى السيد مارغاريان (أرمينيا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ٦٠ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(أ) **تعزيز حقوق الطفل وحمايتها** (تابع) (A/C.3/63/L.16)

مشروع القرار A/C.3/63/L.16: حقوق الطفل

١ - **السيدة بي** (أوروغواي)، تحدثت بوصفها أحد مقدمي مشروع القرار نيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي والمجموعة الأوروبية، فقدمت مشروع القرار A/C.3/63/L.16 وقالت إن البلدان التالية انضمت إلى مقدمي المشروع: بنن، والبوسنة والهرسك، وبوروندي، وكرواتيا، وكازخستان، وقيرغيزستان، ومدغشقر، وموناكو، وجمهورية مولدوفا. وأضافت أن مشروع القرار يؤكد على ضرورة منع عمالة الأطفال والقضاء عليها ويشدد على أن الفقر والافتقار إلى التعليم هما من بين الأسباب. وقالت إن الجمعية العامة وافقت في قرارها ١٤١/٦٢ على ولاية المقرر الخاص المعني بالعنف ضد الأطفال، ولكن لم يتم تعيين أي شخص في هذا المنصب. وأضافت أن هذا السبب يدعو إلى قلق بالغ.

٢ - **السيد خان** (أمين اللجنة): قال إن البلدان التالية انضمت إلى مقدمي المشروع: أرمينيا، وأوكرانيا، وتيمور - ليشتي، وجمهورية كوريا، وسان مارينو، وصربيا، وكينيا، وملاوي، وناميبيا.

البند ٦٤ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** (تابع) (A/C.3/63/L.20، L.21، L.23، L.24 و L.35)

مشروع القرار A/C.3/63/L.20: دور مؤسسات أُمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

٣ - **السيد بوخارا** (المغرب)، تحدث نيابة عن مقدمي المشروع فقدم مشروع القرار A/C.3/63/L.20 وقال إن البرازيل، وغابون، والولايات المتحدة انضمت إلى مقدمي المشروع.

٤ - وأضاف أن أُمناء المظالم والوسطاء يقومون بدور رئيسي في حماية وتعزيز حقوق الإنسان وتأكيد سيادة القانون. وأضاف أنه يلزم تسليط الضوء على دورهم. وقال إن الهدف من مشروع القرار هو توجيه رسالة تشجيع إلى أُمناء المظالم والوسطاء. وأضاف أن المؤسسات المعنية يُشار إليها بأسماء مختلفة في مختلف البلدان ولكن الأمر الأهم هو ما تقوم به. وأعرب عن أمله في أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

٥ - **السيد خان** (أمين اللجنة): قال أن أرمينيا، وسري لانكا انضمتا إلى مقدمي المشروع.

مشروع القرار A/C.3/63/L.21: الترتيبات الإقليمية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

٦ - **السيد نيهون** (بلجيكا)، تحدث نيابة عن مقدمي المشروع، فقدم مشروع القرار وقال إن البلدان التالية انضمت إلى مقدمي المشروع: بنن، وقبرص، والدانمرك، واستونيا، واليونان، وإسرائيل، ولاتفيا، والسويد، وتوغو. وأضاف أن مشروع القرار الذي يقدم كل عامين، قد تم اختصاره وتعديله بدرجة كبيرة. وأشار إلى التقدم المحرز منذ القرار السابق بشأن الموضوع. وقال إن مشروع القرار يرحب بأنشطة التبادل بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، وكذلك بين هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات

حقوق الإنسان والمنظمات الإقليمية ذات الصلة. وأضاف أن مشروع القرار يتناول أيضاً المبادرات والاجتماعات الإقليمية في مختلف أنحاء العالم بهدف زيادة التعاون، بما في ذلك ضمن إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي.

٧ - **السيد خان** (أمين اللجنة): قال إن البلدان التالية انضمت إلى مقدمي المشروع: الأرجنتين، وباراغواي، وبلغاريا، وغواتيمالا، والكاميرون، وليختنشتاين، وليتوانيا، ومالي، ومنغوليا.

مشروع القرار A/C.3/63/L.23: المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

٨ - **السيد شرور** (ألمانيا)، تحدث نيابة عن مقدمي المشروع، فقدم مشروع القرار وقال إنه يعتمد على مجموعة قرارات للجمعية العامة بشأن الموضوع، وكان آخرها القرار ١٥٤/٦٠ الذي اعتُمد بدون تصويت. وأضاف أنه لم يُقترح أي مشروع خاص بالمؤسسات الوطنية خلال الدورة الثانية والستين، ونتيجة لهذا، لن يقدم أي تقرير من جانب الأمين العام بشأن الموضوع في الدورة الرابعة والستين ما لم يُتخذ إجراء خلال الدورة الحالية. ونظراً لأهمية الموضوع والتغييرات التي حدثت منذ القرار الأخير ذي الصلة، فإنه من المهم أن يقدم الأمين العام تقريراً آخر في الوقت المناسب.

٩ - وأضاف أن مشروع القرار يشير إلى مبادئ باريس المرفقة بقرار الجمعية العامة ١٣٤/٤٨. ويعترف المشروع بالدور الهام الذي تقوم به المؤسسات الوطنية ويشجعها على التماس مركز الاعتماد عن طريق لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

١٠ - **السيد خان** (أمين اللجنة): قال إن تيمور - ليشتي، وسري لانكا، وغواتيمالا انضمت إلى مقدمي المشروع.

مشروع القرار A/C.3/63/L.24: السنة الدولية للتعلُّم في مجال حقوق الإنسان

١١ - **السيد بابادودو** (بنن)، تحدث نيابة عن مقدمي المشروع، فقدم مشروع القرار وقال إن البلدان التالية انضمت إلى مقدمي المشروع: النمسا، وبلغاريا، وكولومبيا، والسلفادور، وفرنسا، وهنغاريا، وأيرلندا، ورومانيا، وسلوفينيا.

١٢ - وأضاف أن الغرض من مشروع القرار هو مواصلة الاهتمام بالموضوع وتزويد الدول بأدوات قانونية لتنظيم مناسبات خلال السنة الدولية ووضع برامج للعمل. وقال إن مفهوم ثقافة حقوق الإنسان، وإن كان لا يزال جديداً نسبياً، يعد مهماً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولجميع حقوق الإنسان.

١٣ - **السيد خان** (أمين اللجنة): قال إن إيطاليا، وتركيا، والعراق، وغواتيمالا انضمت إلى مقدمي المشروع.

مشروع القرار A/C.3/63/L.35: الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً

١٤ - **السيد خان** (أمين اللجنة): قال إن نيوزيلندا أُسقطت خطأً من قائمة مقدمي المشروع الأصليين.

١٥ - **السيدة شلايتر** (السويد)، تحدثت بوصفها من مقدمي المشروع نيابة عن بلدان الشمال الأوروبي الخمسة، فقدمت مشروع القرار وقالت إن البلدان التالية انضمت إلى مقدمي المشروع: بنن، والسلفادور، وجورجيا، وجمهورية مولدوفا، وسان مارينو، وأوكرانيا.

١٦ - وأضافت أن المشروع الحالي تم تحديثه ليعبِّر عن القضايا التي أثارها المقرر الخاص، مثل أهمية حماية الشهود لمنع الإفلات من العقاب.

١٧ - **السيد خان** (أمين اللجنة): قال إن أوروغواي، وجمهورية كوريا انضمتا إلى مقدمي المشروع.

(هـ) **اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة** (تابع) (A/C.3/63/L.37)

مشروع القرار A/C.3/63/L.37: اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري

١٨ - **السيدة روفيروزا** (المكسيك)، تحدثت نيابة عن مقدمي المشروع فقدمت مشروع القرار وقالت إنه يرحب ببدء نفاذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٨، وكذلك عقد الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وحثت جميع الدول الأعضاء على أن تصبح أطرافاً في الاتفاقية بغية تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وتأمين تكافؤ الفرص لهم، بما في ذلك داخل منظمة الأمم المتحدة. وأعربت عن أملها في أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء كما كان في الماضي.

١٩ - **السيد خان** (أمين اللجنة): قال إن الوفود التالية أبدت رغبتها في الانضمام إلى مقدمي المشروع: ألبانيا، وأرمينيا، وأذربيجان، وبنن، والبوسنة والهرسك، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والكاميرون، وأيسلندا، وليتوانيا، وجمهورية مولدوفا، وتونس، وأوروغواي.

البند ٦٢ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع) (A/63/123)

(أ) **القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب** (تابع) (A/63/18 و 306 و 473)

(ب) **التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما** (تابع) (A/63/112 و Add.1 و 339 و 366)

البند ٦٣ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع) (A/63/254 و A/63/281-S/2008/431 و A/63/325)

٢٠ - **السيد نديميني** (جنوب أفريقيا) (نائب رئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر ديربان الاستعراضي)، تحدث نيابة عن رئيس اللجنة، فقدم تقريري اللجنة التحضيرية عن دورتيها الموضوعيتين الأولى والثانية (A/63/112 و Add.1) واسترعى الاهتمام إلى المقررات التي اتخذتها اللجنة التحضيرية كما وردت في هذين التقريرين. وأشار إلى أن أهداف مؤتمر ديربان الاستعراضي، المقرر عقده في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في جنيف، هي: استعراض تقدم وتقييم تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان من قبل جميع أصحاب المصلحة وتحديد تدابير عملية لهذا الغرض؛ وتقييم فعالية آليات المتابعة؛ والترويج للتصديق والتنفيذ العالميين للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والنظر المناسب في توصيات لجنة القضاء على التمييز العنصري؛ وتحديد وتقاسم المبادرات الجديدة.

٢١ - وأضاف أن دور الدورتين الموضوعيتين هو إعداد الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي. وتعد المشاركة في هذه العملية شاهداً على التزام المجتمع الدولي بالعمل نحو هدف مشترك لمنفعة ضحايا التمييز العنصري والبشرية ككل. وقال إن نتائج الاجتماعات الإقليمية المعقودة في برازيليا وأبوجا وكذلك المساهمات المقدمة من آسيا والاتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي تعبِّر بالمثل عن هذا الالتزام. وقد وافقت الدورة الموضوعية الأولى على هيكل الوثيقة الختامية وأنشأت فريقاً حكومياً دولياً مفتوح العضوية عاملاً بين

الدورات لمتابعة عمل اللجنة التحضيرية. ووافقت الدورة الموضوعية الثانية على أن تجمع في وثيقة واحدة فقرات وفصول من الوثيقة الختامية ذات الصلة لتكون أساساً للمفاوضات.

٢٢ - وسوف تستفيد الأعمال التحضيرية من مشاركة جميع أصحاب المصلحة ولكن لا يزال يعوقها نقص الموارد الذي حال دون المشاركة الفعالة لممثلي أقل البلدان نمواً وكذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية. وهناك حاجة عاجلة إلى مساهمات مالية إضافية.

٢٣ - وسوف يُعقد المؤتمر الاستعراضي خلال خمسة شهور. وعندما يقيِّم المؤتمر تنفيذ الالتزامات التي قُطعت في عام ٢٠٠١، فإنه يجب عدم إغفال أن الهدف النهائي هو تغيير الحياة اليومية للأفراد والجماعات في جميع أنحاء العالم من ضحايا التمييز العنصري. وقال إن العنصرية تقترن بقضايا من قبيل الفقر المدقع، والاستبعاد، وعدم التكافؤ في الحصول على الموارد والفرص، والوصم الاجتماعي والثقافي. وبرغم الجهود المبذولة لتشجيع مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا تزال العنصرية تؤثر في أناس لا حصر لهم. وفي الوقت الذي تسير فيه المنظمة نحو التحضير لمؤتمر عام ٢٠٠٩، من المهم أن تظل تركز على محاربة العنصرية والأشكال الأخرى للتمييز العنصري، وهو ما يعرقل التمتع الكامل بحقوق الإنسان لعدد كبير من الشعوب.

٢٤ - **السيد تالبوت** (غيانا)، تحدث نيابة عن الجماعة الكاريبية، فرحب بالاحتفال الأول في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٨ باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، واعتماد قرار الجمعية العامة ٥/٦٣ بتوافق الآراء بشأن إقامة نصب تذكاري دائم تخليداً لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وقال إن تجارة الرقيق كانت جريمة بشعة ضد الإنسانية، فحرمت أفريقيا من أثمن مواردها وفرضت ظروفاً مفزعة ولاإنسانية على شعوب المنطقة الكاريبية. ويجب ألا تُنسى قط هذه الصفحة المأساوية من التاريخ الإنساني. وأضاف أن تجارة الرقيق وأنشطتها الموثقة كانت بداية لأبشع أشكال العنصرية في التاريخ. وأضاف أن الفترة الاستعمارية التي أعقبت ذلك لم تنته إلا مؤخراً بالنسبة لكثير من بلدان الجماعة الكاريبية ولا تزال مستمرة في بلدان أخرى يواصل شعوبها سعيهم من أجل حقهم في تقرير المصير.

٢٥ - وأعرب عن قلقه من الاعتداءات البدنية التي يتعرض لها الأشخاص بدافع من العنصرية والتعصب الديني وطالب بإقامة حوار فيما بين الحضارات كوسيلة لتشجيع ثقافة السلام والتفاهم فيما بين جميع الشعوب والثقافات والأديان في العالم. وأثنى على الأمم المتحدة لجهودها من أجل مكافحة العنصرية، ولا سيما عمل المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وأشار إلى أهمية الزيارات القطرية التي يقوم بها المقرر الخاص في تسليط الضوء على الحالة في مختلف البلدان. وينبغي للدول الأعضاء تعزيز تعاونها مع المقرر الخاص بغية تقاسم الخبرات وتشجيع السياسات المناهضة للعنصرية. ونظراً لعدم إحراز تقدم نحو تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، ينبغي للدول الأعضاء أيضاً تقييم تنفيذها للالتزامات الواردة فيهما.

٢٦ - وأثنى على العمل الذي تقوم به لجنة القضاء على التمييز العنصري وقال إنه يتطلع إلى استعراض توصيتها العامة القادمة والمتعلقة بالمادتين ١ (٤) و ٢ (٢) من الاتفاقية الدولية، بشأن التدابير الخاصة لضمان المساواة في التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وممارستها. ورحب بالمساهمات المستمرة للجنة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر ديربان الاستعراضي. وأثنى أيضاً على عمل اللجنة التحضيرية.

٢٧ - وقال إن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان قدمت مساهمة قيِّمة لضمان نجاح المؤتمر الاستعراضي، مثلاً عن طريق تقديم الدعم للعملية التحضيرية. وينبغي للمفوضية توسيع حملتها الإعلامية على نطاق العالم لمكافحة العنصرية، لا سيما من خلال موقعها على شبكة الويب. وأعرب عن دعمه القوي للمفوضة السامية وكرر نداءها إلى جميع الحكومات بالمشاركة في استعراض ديربان والعمل معاً بروح من التوافق لضمان التوصل إلى نهاية ناجحة.

٢٨ - وأشاد بجهود فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي للتصدي لمسألة العنصرية وعلاقتها بالعمالة والصحة، ولا سيما توصيته بضرورة أن تحدد الدول العوامل التي أدت إلى ارتفاع نسبة الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي الذين يتعرضون للاعتقال والمحاكمة والسجن، ودعوته إلى منظمة العمل الدولية بدراسة كيفية مكافحة كره الأجانب والاستمرار في وضع المعايير الدولية لحماية العمال المحليين. وأضاف أن الجماعة الكاريبية تؤيد بالمثل وضع مؤشر للمساواة بين الأعراق كأداة لتقييم التمييز الذي يواجهه السكان المنحدرون من أصل أفريقي وغيرهم من الجماعات المعرَّضة، وتوافق على ضرورة قيام المؤتمر الاستعراضي بالنظر في مسألة دفع التعويضات للسكان المنحدرين من أصل أفريقي.

٢٩ - ورحب بنتيجة المؤتمر الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي من أجل المساهمة في الإعداد للمؤتمر، والذي شدد على ضرورة توسيع نطاق تدابير القضاء على التمييز، وأعرب عن دعمه للجنة المخصصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان والمعنية بوضع معايير دولية تكميلية، ودعمه كذلك للإجراءات الخاصة ذات الصلة التي اتخذها المجلس. وأضاف أن مثل هذه الجهود تعد مثالاً على العمل الذي يجري لمكافحة التمييز. وسوف تواصل الجماعة الكاريبية العمل مع منظومة الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي، وجميع أصحاب المصلحة للسير قدماً ووضع حلول لقضايا من قبيل العنصرية التي لا تزال تعاني منها البشرية.

٣٠ - **السيدة عبد البر** (الجزائر): قالت إنه يبدو أن التزام الدول الأعضاء بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري في إطار إعلان وبرنامج عمل ديربان قد أصابه الوهن. وفي الوقت نفسه، ازدادت العنصرية والتعصب وجرى استخدامهما لتبرير أهداف سياسية، بما في ذلك سياسات التصدي للهجرة غير الشرعية ومحاربة الإرهاب. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل معاً لحماية حرية التعبير بغية تشجيع التفاهم والحوار فيما بين الثقافات، خاصة وأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أولى أهمية متساوية لجميع حقوق الإنسان.

٣١ - وأضافت أن المؤتمر الاستعراضي يمثل فرصة هامة لمواءمة إعلان وبرنامج عمل ديربان مع التحديات الحالية. ونظراً لأن العنصرية تؤثر في جميع أنحاء العالم، فإن وفدها يشعر بالقلق لأن بعض المؤتمرات الإقليمية لم تُعقد لمناقشة مشروع الوثيقة الختامية. وفضلاً عن هذا، يجب على المجتمع الدولي أن يُظهر تضامنه في القضاء على العنصرية والتعصب اللذين تسببا في الكثير من النزاعات الوطنية والدولية. ويرحب وفدها بوضع معايير تكميلية من شأنها أن تتصدى للأشكال الجديدة من العنصرية وأعربت عن أملها في أن تُعتمد بتوافق الآراء.

٣٢ - وقالت إن الحرمان من حق تقرير المصير يعد انتهاكاً لحقوق الإنسان وشكلاً من أشكال العنصرية على حد سواء. فمن الضروري السماح للشعوب التي تعيش في الأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي، مثل الشعب الصحراوي، بممارسة هذا الحق غير القابل للتصرف. وكذلك يجب السماح للشعب الفلسطيني بممارسة هذا الحق وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشريف.

٣٣ - **السيدة رشيد** (المراقب عن فلسطين): قالت إن العنصرية غالباً ما تكون السبب وراء القمع والعنف. فقد كانت الدافع وراء طرد أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ فلسطيني من ديارهم في عام ١٩٤٨. ومنذ ذلك الوقت، حُرم الشعب الفلسطيني من حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحق في العودة. وفضلاً عن هذا، وعلى الرغم من أن الفلسطينيين يشكلون ٢٠ في المائة من السكان في إسرائيل، فإنهم يخضعون لقوانين تمييزية ترغمهم على العيش كمواطنين من الدرجة الثالثة.

٣٤ - وأضافت أن الاحتلال الإسرائيلي الذي دام ٤١ عاماً تحوَّل إلى نظام للاستعمار والتمييز العنصري والفصل العنصري. ويتضح هذا من الممارسات والقوانين التي تفرضها إسرائيل والتي عرَّضت الشعب الفلسطيني للقمع والتفرقة وهو ما يتعارض مع الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها.

٣٥ - ولتسهيل حركة المستوطنين الإسرائيليين، حُرم قرابة ثلاثة ملايين فلسطيني في الضفة الغربية من حقهم الأساسي في حرية التنقل والسفر. وفضلاً عن هذا، تواصل إسرائيل بناء الجدار العازل على الرغم من فتوى محكمة العدل الدولية. ويجب على المجتمع الدولي أن يبدي الشجاعة لإنهاء العنصرية والاستعمار والاحتلال الأجنبي الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني الذي يجب أن يُمنح الحرية من خلال حق تقرير المصير غير القابل للتصرف.

٣٦ - **السيدة حلبي** (الجمهورية العربية السورية): قالت إن بلدها يقدِّر عمل المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والذي ينبغي لجميع الدول أن تؤيده. وفي نفس السياق، ينبغي تعزيز التعاون مع الممثل السامي لتحالف الحضارات من أجل استكشاف جذور الاستقطاب بين الثقافات والمجتمعات في أرجاء العالم.

٣٧ - وأضافت أن وسائل الإعلام تواصل التشويه المتعمد لصورة ديانات وثقافات معينة مما يؤدي إلى تغذية مشاعر الكراهية والفوقية. ويعد استهداف العرب والمسلمين بشكل منظم تحت ذريعة مكافحة الإرهاب من أهم الحالات التي ينبغي التصدي لها.

٣٨ - وقالت إنه كانت هناك زيادة خطيرة في ممارسات التمييز العنصري في الشرق الأوسط. فالشعب الفلسطيني لا يزال يتعرض للقتل المتعمد في محاولة لإبادته وتهجيره ومنعه من المطالبة بحقوقه المشروعة. ولا تزال المستوطنات غير المشروعة تقام في الأراضي المحتلة على أُسس عنصرية ودينية بحتة بهدف تغيير النسيج الديمغرافي لهذه الأراضي. ويأمل وفدها في أن يتصدى المؤتمر الاستعراضي لهذه التطورات التي تثير القلق.

٣٩ - وفيما يتعلق بتقرير المصير، فإن بلدها يشعر بالامتنان للجهود المبذولة، ولكنه يأسف لعدم إدراج توصيات فعالة من شأنها أن تلزم الدول بالوفاء بالتزاماتها وتعهداتها الدولية. ومن المحزن أن الأمم المتحدة ما زالت غير قادرة، بل وتغض الطرف عن استخدام كافة الوسائل الفعالة ضد انتهاكات إسرائيل وتحمُّل مسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني.

٤٠ - **السيدة رشيد** (المراقب عن فلسطين): قالت إن تحقيق الحرية والاستقلال لعدد كبير من الأمم كان من بين أهم إنجازات القرن العشرين. غير أنه يجب على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده لضمان أن يصبح حق تقرير المصير واقعاً عالمياً. لقد انتهكت إسرائيل حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بسبب احتلالها المستمر. ولهذا يجب على المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، اتخاذ تدابير عاجلة وسريعة

وملموسة لمساعدة الشعب الفلسطيني على ممارسة حقه في تقرير المصير.

٤١ - وأضافت أن الاحتلال الإسرائيلي أدى إلى انتهاكات منهجية وصارخة لطائفة من الحقوق الفردية والجماعية التي يكفلها القانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد أدت حملة إسرائيل الاستيطانية المكثفة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، إلى بناء وتوسيع مستوطنات غير شرعية فضلاً عن بناء الجدار العازل. واستناداً إلى محكمة العدل الدولية، فإن هذا الجدار يعرقل ممارسة حق تقرير المصير. وتعمل كل هذه الممارسات على تقويض الوحدة الإقليمية للأراضي الفلسطينية المحتلة وترابطها وسلامتها. ولكن على الرغم من الآلام والخسائر التي يعانيها الشعب الفلسطيني فإنه سوف يواصل سعيه من أجل تقرير المصير وإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس.

٤٢ - **السيد لانوس** (شيلي): قال إن وفده لا يوافق على الإشارات التي وردت في تقرير الأمين العام بشأن حق الشعوب في تقرير المصير (A/63/254، الفقرة ١٣) عن مشاكل تعيين حدود أراضي الشعوب الأصلية في شيلي. وأضاف أن هذا النوع من مطالب الشعوب الأصلية في الأراضي ليس لها علاقة بحق تقرير المصير كما عرَّفه القانون الدولي. ولهذا السبب، يود وفده أن يؤكد عدم رضائه عن الملاحظات الختامية للجنة حقوق الإنسان بشأن شيلي والتي أشارت إلى عدم تلبية بعض مطالبات الشعوب الأصلية في شيلي، لا سيما المايوتشي. وقال إن هذه الملاحظات لا مكان لها على الإطلاق وليست لها علاقة بقرار الجمعية العامة ٦٢/١٤٤.

٤٣ - **السيد غونيه** (فرنسا)، تحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي، فقال إنه أُجريت في اللجنة التحضيرية مناقشات بنَّاءة عن مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي. وأضاف أنه من الضروري إجراء مشاورات غير رسمية وثنائية وإيجاد روح من الوفاق من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه الوثيقة وأن الاتحاد الأوروبي على استعداد للقيام بدور إيجابي تحقيقاً لهذه الغاية. وفضلاً عن هذا، ينبغي السماح للمجتمع المدني بالمشاركة بصورة كاملة في الدورات الموضوعية للجنة التحضيرية، لأنه يستطيع أن يقدم مساهمة قيِّمة. ويأسف الاتحاد الأوروبي لأن القرار الخاص باعتماد المنظمات غير الحكومية قد تسبب في إثارة الجدال، ولكنه يرى ضرورة احترام قواعد الأمم المتحدة في هذا الشأن.

٤٤ - ويأمل الاتحاد الأوروبي في أن يركز المؤتمر الاستعراضي على تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان دون إيجاد أي نوع من التسلسل الهرمي بين ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أو التركيز على أي انحياز جغرافي. وينبغي للمؤتمر أن يركز على أهداف الإعلان وهي إلغاء جميع أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز القائم على أساس نوع الجنس، والتوجه الجنسي، والديانة. ومن المهم بشكل خاص ضمان الحق في حرية التعبير لأنه يقوم بدور هام في منع العنصرية، وهي مشكلة تهم جميع الدول الأعضاء. ويأمل الاتحاد الأوروبي في أن يعمل كل بلد والمجتمع الدولي ككل من أجل القضاء على العنصرية

٤٥ - **السيدة ساغار** (المملكة المتحدة): قالت إن حكومتها عملت بصورة دائبة لمكافحة العنصرية والتمييز لسنوات عديدة وتأمل في أن يسهم مؤتمر ديربان الاستعراضي في تحقيق هذه الغاية. غير أن بلدها أعرب أيضاً عن عدد من الشواغل بشأن عناصر في مشروع الوثيقة الختامية التي أعدتها اللجنة التحضيرية. وسوف يواصل بلدها المطالبة بحذف العناصر غير المقبولة وإدراج لغة توفر أساساً متيناً يسمح لجميع الدول بمواصلة حربها ضد العنصرية. وفضلاً عن هذا، من الضروري السماح للمنظمات غير

الحكومية بالمشاركة بصورة كاملة في الدورات الموضعية للجنة التحضيرية.

٤٦ - وأضافت أن المملكة المتحدة لن تقبل أي محاولة لإضعاف الإطار الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما حرية التعبير، لأنها تؤمن إيماناً قوياً بأن المجتمع الديمقراطي الذي يشجع حرية التعبير وسيادة القانون يكون دائماً في وضع أفضل لمنع العنف والكراهية مقارنة بأي مجتمع لا يتمكن فيه الأفراد من التعبير عن أفكارهم وآراءهم بحرية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي ألا تنحاز جهود مكافحة العنصرية والتمييز ضد أي ديانة معينة أو بلد معين.

٤٧ - ومن الضروري أن يتناول المؤتمر معاداة السامية وذكرى المحرقة، وأي محاولة للتقليل من شأن المحرقة أو إنكارها لن تكون مقبولة على الإطلاق. وبالمثل، من المهم أن يتناول المؤتمر حقوق المثليات والمثليين ومشتهي الجنسين ومغايري الجنس. ويريد وفدها من المؤتمر الاستعراضي قبل كل هذا أن يركز على الدور الذي تقوم به حقوق الإنسان في محاربة العنصرية والتمييز العنصري. ويجب على الأمم المتحدة أن تكون مستعدة لاتخاذ إجراء سريع لمنع النزاعات والإبادة التي تقوم على العنصرية والتمييز العنصري.

٤٨ - **السيد ولد الحضرمي** (موريتانيا): قال إن بلده تعتزم وضع سياسة إنمائية تقوم على أساس سيادة القانون وتشجيع حقوق الإنسان وتراعي الخصوصيات الوطنية. وأضاف أنه أُنشئت هيئة وطنية مكلفة بقضايا حقوق الإنسان، ومحاربة الفقر، ونشر مضمون الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وضمان إدماج هذه المعاهدات في القانون الداخلي الوطني. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قامت هذه الهيئة بإعداد خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان.

٤٩ - وقد صادقت موريتانيا على العديد من الاتفاقيات ذات الصلة، بما في ذلك العهدان الدوليان لحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وأضاف أن دستور عام ١٩٩١ ينص على أن جميع المواطنين متساوون أمام القانون دون تمييز على أساس الأصل أو العرق أو الجنس أو الوضع الاجتماعي. كما أن قانون الأحزاب السياسية يمنع أي تجمع على أساس العرق أو الدين أو النسب أو الجنس. وقد تم تجريم الرق.

٥٠ - وبموجب العهد الدولي، يُطلب من الدول اتخاذ إجراء ضد نشر الأفكار التي تقوم على الاستعلاء العنصري أو الكراهية، وضد التحريض على العنف. وموريتانيا التي لا تمارس التمييز الديني من أي نوع، تدين بشدة كل أشكال الإساءة إلى الديانات وإلى رُسلها ويعرب بلده عن القلق بشكل خاص من استخدام صور مشينة تستهدف النبي محمد. وأضاف أنه يلزم بذل جهود مشتركة لإيجاد آلية دولية لمناهضة تشويه صورة الأديان.

٥١ - **السيد شوكنبروك** (المراقب عن مجلس أوروبا): قال إن مجلس أوروبا اتخذ نهجاً عالمياً لمحاربة العنصرية. ويستند في عمله إلى الصكوك القانونية الدولية وتسانده آليات رصد مستقلة.

٥٢ - وأضاف أنه من الضروري تشجيع الحوار الدولي القائم على أساس المساواة. وقال إن المفوضية الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب قامت بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان ضد طائفة من الجماعات المعرَّضة من بينهم المهاجرون واللاجئون وملتمسو اللجوء، وكذلك الأقليات الوطنية أو العرقية أو الدينية مثل مجتمع الروما والمجتمعات الإسلامية واليهودية. ويجري اتخاذ إجراءات تشريعية وإجراءات لزيادة الوعي في مواجهة هذه التحديات.

٥٣ - وعلى المستوى الوطني، طالبت المفوضية الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب بوضع تعريف أكثر شمولاً للتمييز العنصري يغطي أكبر عدد ممكن من الأشكال المعاصرة.

وعلى مستوى مجلس أوروبا، وضعت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان سوابق قانونية في هذا الاتجاه. وهناك البروتوكول الإضافي لاتفاقية الجريمة الحاسوبية المتعلق بتجريم أعمال العنصرية وكراهية الأجانب المرتكبة بواسطة النظم الحاسوبية. وهذا البروتوكول مفتوح للانضمام إليه من جانب الدول غير الأوروبية، وقد أصبح العديد منها بالفعل أطرافاً في هذا البروتوكول.

٥٤ - وفي عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، يقوم مجلس أوروبا بحملة مناهضة للتمييز بالتعاون مع مدارس الصحافة والشركاء في وسائل الإعلام. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، سيقوم منتدى لشبونه التابع لمركز الشمال - الجنوب، والذي نُظم بالاشتراك مع تحالف الحضارات، ببحث مبدأ عالمية حقوق الإنسان. وسوف يناقش مؤتمر يعقد في لاهاي بالتعاون مع حكومة هولندا، موضوع حقوق الإنسان في المجتمعات المتنوعة ثقافياً. وسوف يتيح هذا المؤتمر فرصة للأكاديميين والمنظمات غير الحكومية وقادة الرأي والخبراء الحكوميين لاستطلاع قضايا من قبيل التوازن بين حرية التعبير والحماية من الخُطَب التي تحضّ على الكراهية.

٥٥ - **السيد شولتز** (المراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قال إنه لا يمكن لأي دولة أن تدعي بأنها قضت على العنصرية. وتواصل جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر نشر المبادئ والقيم الإنسانية في جميع أنحاء العالم. وهناك مثالان على ذلك وهما استجابة الصليب الأحمر الكيني للعنف العرقي بعد الانتخابات في ذلك البلد، واستجابة الجمعية الوطنية لجنوب أفريقيا للعنف القائم على كراهية الأجانب.

٥٦ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وأثناء المؤتمر الدولي الثلاثين لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، اعتمدت جميع الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف والبالغ عددها ١٩٤ دولة، إلى جانب نظرائها من الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، إعلاناً بعنوان ''معاً من أجل الإنسانية''، التزمت فيه بتشجيع الاحترام للتنوع في المجتمعات ومحاربة العنصرية وأشكال الاستبعاد الأخرى. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، تم التصدي لهذه التحديات في مؤتمر البلدان الأفريقية السابع لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر المعقود في جوهانسبرغ.

٥٧ - وأضاف أن الاتحاد الدولي يعمل الآن من أجل تمكين المتطوعين الشباب بتزويدهم ببعض المهارات الهامة مثل القدرة على التأثير، وبناء التوافق، والتواصل بطريقة لا تقوم على العنف. وسوف يصادف عام ٢٠٠٩ الذكرى الخمسين بعد المائة لمعركة سولفارينو، حيث وُلدت فكرة الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وسوف تركز هذه المناسبة على المبادئ الأساسية لعدم التحيز والحياد والخدمة الطوعية. وتساعد مثل هذه المبادئ على تشجيع الحوار الإنساني الذي يعد عنصراً أساسياً في العمل من أجل القضاء على العنصرية. ومع وضع هذا الهدف في الاعتبار، سيواصل الاتحاد الدولي مساهمته في استعراض ديربان.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.